السياسة الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة

أ.م.د.خضر عباس عطوان
جامعة النهرين

أ.م.د.قحطان عدنان احمد
جامعة كركوك

المقدمة :

تعد السياسة الخارجية مادة ذات مضمون متعلق بسلوكيات الدولة، وقدرتها على تحقيق ترتيب للبيئة الخارجية بما يخدم أهدافها الوطنية، بمعنى انها برنامج عمل الحكومة في المحيط الخارجي. ولا خلاف على التعريف المعطى للسياسة الخارجية، بيد ان ما عداه عليه وجهات نظر متباينة كونه ينقل السياسة الخارجية من اطارها النظري الى التطبيق، وفي حالة التطبيق تتباين وجهات النظر، في مجالات عدة، منها: من يصنع السياسة الخارجية، وكيف؟ والمدى الذي يسعى اليه في ترتيب البيئة الخارجية؟ وما يمكن ان يتم استخدامه لتحقيق غايات السياسة الخارجية؟...

ومن بين جوانب الاختلاف هي تحديد مصادر التأثير في مضمون السياسة الخارجية، فهي متعددة، ومتباينة بين الدول، وهي متعلقة بالداخل والخارج. في هذا البحث سيكون التركيز على علاقة جدلية بين ثلاثة متغيرات الا وهي: راس المال

البشري والمعرفة والاستراتيجية، بوصفها متلازمة لنجاح السياسة الخارجية في تحقيق غايات الدولة خارجيا.

وفيما يتعلق براس المال البشري، فان العراق زاخر به، في مختلف احتياجاته لادارة مؤسسة بحجم وزارة الخارجية، الا ان ما يعيب البلد هو سوء التوزيع، في ظل نظام اداري يغلب عليه البيروقراطية التقليدية والفساد، اما فيما يتعلق براس المال المعرفي، فان توفيرها هو امر ممكن، سواء بالبناء الذاتي للمؤسسات المعنية بهذا الشان، او عبر التماس التدريب والخبرة من مؤسسات دولية، او عبر الاستعانة بالمؤسسات الاكاديمية العراقية.

اما فيما يتعلق بالاستراتيجيات، فهي ما يمكن اطلاق وصف (الابداع السياسي) على شخص من يدير المؤسسات السياسية الخارجية، فهي متعلقة بالعوامل الشخصية والسياسية.

ان العراق اليوم، وقد خرج من احكام الفصل السابع، وخرجت منه القوات الامريكية، بات مطالبا اكثر في ابداء مواقف سياسية خارجية، كما بات مطالبا اكثر في التعامل مع مصالحه في البيئة الخارجية، من منظور وطني. وهذا الامر لن يتحقق بجودة وفاعلية ما لم ينظر الى المتغيرات الثلاثة بعقلانية، تتطلبها الدولة العراقية اليوم، وفي الغد.

أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١-تحديد المعضلات التي تواجه سياسة العراق الخارجية خلال المستقبل القريب.

٢-بيان الحاجة إلى تظافر الجهود بهدف تحديد أولويات الدولة في مجال السياسة الخارجية وعدم ترك أمر تقديرها إلى الأهواء السياسية، أو إلى اتجاه أو تيار سياسي أو قوة سياسية واحدة لترسمها.

٣-التأكيد على أهمية اعادة النظر بتفاعل المتغيرات الثلاثة: راس المال البشري والمعرفي والاستراتيجية، بوصفها الاهم في تحديد الخيارات الأنسب للدولة العراقية ومصالحها، وفي تصميم سياساتها الخارجية.

٤-بيان مصالح العراق الوطنية في البيئتين الاقليمية والدولية.

٥-بيان العلاقات التي يمكن ان تحقق مصالح العراق في المحيطين الإقليمي والدولي، والفاعلية السياسية الخارجية الممكن تحقيقها، التي ستنشأ عن اعادة النظر في علاقات هذه المتغيرات في تفسير كل ما يحيط بأعمال السياسة الخارجية العراقية في المستقبل القريب.

معضلة البحث: ان الدافع لاختيار موضوع علاقة السياسة الخارجية العراقية بكل من الاستراتيجية والمعرفة وراس المال البشري انما هو نتيجة لما مرّ على العراق من أزمات داخلية وأزمات مع المحيط الإقليمي، انتهت كلتاهما إلى ظهور مؤشرات واضحة على عدم الاستقرار، وما كان سبب في عدم الاستقرار انما هو في غياب الاستخدام الصحيح للموارد الثلاثة: الاستراتيجية والمعرفة وراس المال البشري، ومن ثم فان لا علاج للعراق لمشكلاته في مجال السياسة الخارجية الا من خلال تصحيح علاقته بتلك الموارد.

وبقصد ازالة تأثير تلك الازمات أو تقليلها اهتم البحث بتفسيرها وتقديم حلول لها، بمعنى ان معضلة البحث تدور حول غياب الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة في مجال السياسة الخارجية، على نحو يدفع السياسيين لإدارة السياسة الخارجية وفقا للتصريف الشخصي الذي يفسر مصلحة الدولة تفسيرا محدودا، والى الموازنة القائمة بين القوى السياسية.

وهذه المعضلة طرحت الحاجة للإجابة عن تساؤلات فيها وأهمها:

ما هي قدرة الأجهزة الرسمية المسئولة عن رسم السياسة الخارجية على تفسير الأحداث المتعلقة بوضع العراق الإقليمي والدولي؟

هل السياسة الخارجية كانت معنية بالوصول إلى الحقيقة لما يجري للبلد في الأطر الإقليمية والدولية وتبحث عن الفاعلية التي تتيحها إمكانات البلد في ظل الظروف الداخلية والخارجية أم انها كانت تتوخى التبرير؟

هل مصلحة البلد كانت قائمة في سياسة البلد الخارجية القائمة منذ العام ٢٠٠٣؟

كيف يمكن الرفع من شأن البلد إقليميا؟

ما مدى استخدام الموارد المتاحة في السياسة الخارجية: الموارد البشرية والاستراتيجية والمعرفة؟ وهل يمكن تفعيل استخدامها؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة قوامها: ان وضع العراق الإقليمي والدولي يفرض على متخذ القرار السياسي الخارجي الاهتمام والبحث عن كل ما من شانه ان يرشد ذلك القرار، وكلما زاد التركيز على الاستخدام الصحيح لموارد السياسة الخارجية كلما اتجهت السياسة الخارجية للرشد.

منهجية البحث: وبقصد التحقق من صحة الافتراض اعلاه، سنستخدم منهج التحليل النظمي، بمعنى ان المدخلات التي سيستقر عليها صناع القرار السياسي الخارجي العراقي ومتخذوه في تفسير البيئة الإقليمية والدولية وفي عملية الاختيار بين البدائل المتاحة أمامه للتعامل مع تلك البيئة ستحدد المخرجات التي سيعول عليها في تفعيل السياسة الخارجية العراقية. وتلك المدخلات تتحدد بـ: طبيعة النظام السياسي والمؤسسات التي أنشأها وآليات اتخاذ القرار التي اعتمدها، وحدود المشاركة السياسية المتاحة امام القوى والمؤسسات المختلفة،.. اما المخرجات فانها

تتحدد بدرجة العقلانية في عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية، ومدى مراعاتها لمصلحة العراق الوطنية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى أربعة اقسام وهي: القسم الأول، النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٥ والقدرة على مواجهة التحديات، والثاني، معضلات صنع القرار السياسي الخارجي، والثالث، حدود مشاركة الأكاديميين في صنع السياسة العراقية، والأخير، متطلبات تفعيل مشاركة الأكاديميون: الوسائل والغايات.

وقد تناولنا ذلك عن طريق اربع نقاط هي :

الأولى، ويتم خلالها مناقشة موضوع (قدرة العراق على مواجهة التحديات).

والثانية، حدود فاعلية السياسة الخارجية العراقية، وسنتناول فيه موضوعين، هما، الاول: راس مال السياسة الخارجية العراقية البشري والمعرفي، والموضوع الثاني معضلات صنع القرار السياسي الخارجي: سواء كانت الدستورية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الخارجية، والتي تعيق في احيان لجوء صانع القرار لبديل دون سواه.

والثالثة، الاستراتيجية وتمكين السياسة الخارجية العراقية من اداء ادوار فاعلة في البيئة الاقليمية والدولية.

والرابعة، سنناقش فيه موضوع مشاركة الأكاديميين في صنع السياسة العراقية، من حيث تداخل ابعاد راس المال البشري والمعرفي، في ظل استراتيجيات يفترض بصانع القرار الخارجي اعتمادها. وسيتم مناقشة هذا الموضوع من خلال ثلاث مسائل: ما موجود من مشاركات اكاديمية في عملية صنع القرار السياسي، وما تتيحه البيئة السياسية الحالية من امكانية لمشاركة الاكاديميين في عملية صنع

القرار السياسي العراقي، ومتطلبات تفعيل مشاركة الأكاديميون، من حيث الوسائل والغايات، حتى يبلغ القرار السياسي درجة العقلانية.

أولا، النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٥ والقدرة على مواجهة التحديات

ابتداءاً، ان ما يمر به العراق يرجع الى نيسان من العام ٢٠٠٣، مع بدء احتلال العراق، الا انه من الناحية الرسمية فان المدة السابقة على اقرار الدستور الدائم تعتبر حياة سياسية غير مستقرة، وانتقالية لم يتحدد خلالها شكل نهائي للحكم في العراق، ولهذا سيبدأ البحث من مرحلة ما بعد اقرار الدستور الدائم. وبموجب هذا الدستور الذي اجري استفتاء بشأنه وقبوله في العام ٢٠٠٥، أعلن نظام الحكم الجمهوري البرلماني الفدرالي، بعد ان كان نظام الحكم في العراق قبل نيسان ٢٠٠٣ نظاماً جمهورياً رئاسياً مركزياً مع تمتع كردستان الحالية بحكماً ذاتياً، وتناول هذا الأمر لن يكون ذا جدوى من إعادة طرحه لنقاش أكاديمي، بمعنى ان ما يطرح بين الحين والآخر من رغبات بتعديل الدستور أو بنود فيه لكي تلبي متطلبات هذه القوة السياسية أو تلك لن يكون محور اهتمام هذا البحث، كون إجراءات التعديل تستحيل معها إتمام هكذا خطوة. اما ما بعد إقرار شكل النظام السياسي فانه لا يمس العراق فحسب، بل هو موضع اهتمام دول الجوار كافة، كما هو موضع اهتمام القوى الدولية الكبرى كونه اشر ظهور نهج التدخل الخارجي لإسقاط أنظمة حكم وفرض أنظمة سياسية أخرى بدلها، ومنطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة، مرشحة لإجراء تغيير فيها بصورة أو أخرى، وهو ما حدث في تونس ومصر وليبيا لاحقا. وحتى لا يجد العراقيون أنفسهم في موضع من يرسم لهم نوع السياسة

(كاتجاهات) بشكل كلي، فان هناك حاجة لصياغة الاهداف التي يريد العراقيون تحقيقها وبيان الصورة في جوانبها العريضة في الأقل. ولما كانت مسالة الاهداف اكبر من ان يشارك بها المواطن العادي فانه تطرح مسالة دور رأس المال البشري وقدرة السياسيين (الاستراتيجية) على توظيفه، وتطويره (المعرفة)، في تشخيص النظام السياسي وأداءه السياسي، بغض النظر عن المرجعية السياسية السائدة أو تلك الموجودة في سدة الحكم، ثم بيان سبل الفاعلية.

ان النظام السياسي العراقي الذي اقر ما زال يعاني من عدة معضلات، ولعل أهم ما يمكن ان يطرح هو ان الولايات المتحدة والقوى السياسية التي تولت أمر إدارة الدولة والقوى الإقليمية التي دعمت عملية تغيير محسوبة في العراق، جميعها لم تنجح في مساعدة العراقيين على إقامة نظام سياسي مستقر يتمتع بشرعية كافية وبدعم الأغلبية الشعبية، انما أقر دستور يولد من المشاكل أكثر مما يؤسس لحكم مستقر بحكم انه نظر إلى جوانب الاختلاف والصراع الموجودة في العراق ولم ينظر إلى جوانب الاتفاق والتعايش، ويسر أمر اقامة نظام حكم شجع على الفئوية، ونظام محاصصة يُفقد الشعب الثقة الضرورية بدولته وبالطبقة السياسية، وظهرت خلافات محتدمة حول الأقاليم وحدودها، وتدخلات إقليمية صريحة في الشأن العراقي، في ظرف سكوت شبه تام للحكومة العراقية، ومثال ذلك إعلان المسئول عن الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في منتصف كانون الثاني من عام ٢٠١٢ (ان بإمكان إيران تشكيل الحكومة التي تريدها في العراق...) [١]، في ظرف تعصف بالجوار العربي متغيرات غير مسبوقة. ولنجاح العراق في مواجهة هذه التحديات، لابد من حركة إصلاح عميقة في النظام السياسي وفي بنية الدولة

١-ينظر، وكالات الانباء في حينه.

وعلاقة الدولة بالمجتمع، تستهدف إعادة بناء الوطنية العراقية، وبناء إجماع وطني عراقي حول التوجهات الرئيسة للدولة والحكم. ولكن ذلك على الأرجح لن يحدث، قريباً، فأغلب الطبقات السياسية العراقية تحمل توجهات غير مؤهلة (واحيانا غير راغبة) سياسياً وثقافياً لقيادة مثل هذه الحركة الإصلاحية. ولذا، فالمؤكد أن العراق سيواجه تحدياتٍ بدون أن يملك مناعة كافية للتعامل معها. وسيكون مستقبل العراق في المدى المنظور مفتوحاً على عدة احتمالات، في مقدمتها[٢]:

-بقاء الوضع الحالي القلق على ما هو عليه، بمعنى عدم تناسب ما اقر من نظام سياسي مع الواقع العراقي الداخلي والخارجي،

-أو انفجار العنف الداخلي، إما الطائفي أو العرقي أو السياسي حول حدود الأقاليم، واحتمالات ان يصل ذلك إلى تقسيم العراق،

-أو تحول العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية، وخاصة بين تركيا وايران.

-أو بروز توافق ضمني بين القوى الإقليمية على تحييد العراق،..

والمؤكد، أن هناك شعور متزايد بين العراقيين أن بلادهم ليست في أفضل حال، ولعل واحدة من أسبابه هو عدم استقرار نظام الحكم الذي صاغته القوى السياسية؛ التي لا تزال على قمة الهرم السياسي.

ولعل أهم التحديات الظاهرة للنظام السياسي العراقي هي[٣]:

أ-بناء نظام حكم مستقر: واثبت انسحاب الأميركيين ان العلة ليست فقط في الولايات المتحدة، فالعراق لم يخلو من عدم استقرار تتباين صوره وحدته،

٢-قارن مع،

SAIF SALAH NASRAWI, Forecasting Iraq's Future, Arab Insight, 2008, pp: 87-91. Ti is available at:

http://www.arabinsight.org/

٣-ينظر، بشير نافع، العراق: تحديات ما بعد الانسحاب العسكري الأميركي الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير، الدوحة، العدد تشرين الثاني ٢٠١١، ص٢.

والمسألة الهامة هنا تتعلق بالسؤال عن قدرة العراق على التعامل مع المشاكل العالقة في بنية العراق الجديد وعلاقاته الخارجية؟ وما يظهر هنا، أن قطاعاً واسعاً من العراقيين لا ينظر بعين الرضا إلى بنية دولته ونظامه الحاكم، أو أنهم فقدوا ثقتهم في الطبقة السياسية الحاكمة، وفي قدرة هذه الطبقة على تلبية طموحاتهم. فنظام الحكم الذي اقر وما سادته من محاصصة ولد نظام حكم تسوده الفئوية في كافة مفاصل الحياة الرسمية السياسية والإدارية والاقتصادية، وأصبحت القوى السياسية التي تدير الدولة ذاتها غير راضية عن الدولة العراقية بحكم تطلعها لتوسيع أدوارها على حساب اقصاء (واحيانا انهاء وجود الاخرين)، وضيق الأفق في طريقة الإدارة واتساع عدم الثقة بينها وعدم القدرة على إدارة الدولة بعقلية إدارة دولة وليس بعقلية إدارة حزب. وهذا الأمر ينطبق على كافة القوى السياسية بدرجة أو أخرى. وربما يرجع الأمر بدرجة أو أخرى إلى رغبة الولايات المتحدة في تشكيل نظام حكم تسوده الفئوية وربما يعزا ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة بإيجاد نظام ضعيف يتمسك أطرافه بالولايات المتحدة كخيار للبقاء وصولاً إلى المساومة على استخدام العراق ربما في الإطار الإقليمي في مرحلة لاحقة.

ب–بناء قدرات العراق العسكرية: في مطلع تشرين الثاني من العام ٢٠١١ اعلن رئيس أركان الجيش العراقي بابكر زيباري إن العراق لن يكون قادرا على حماية أجوائه وحدوده قبل العام ٢٠٢٠ على الأقل. وقال تقرير أعده المفتش العام الأميركي لشؤون إعادة أعمار العراق، نقلا عن زيباري، إن "العراق قد يحتاج لعدة سنوات قبل أن يتمكن من الدفاع عن نفسه ضد المخاطر الخارجية، بدون مساعدة من شركائه الدوليين". وأضاف التقرير أن "الفريق زيباري أكد أن وزارة

الدفاع (العراقية) لن تكون قادرة على صدِّ أي اعتداءات خارجية قبل موعد بين الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢٤". وقال زيباري إن "العراق لن يكون قادراً على الدفاع عن أجوائه قبل العام ٢٠٢٠، في أقرب تقدير"، مشيراً إلى أن "جيشا بدون غطاء جوي يعد جيشا مكشوفاً"[٤]. ويتطلب بناء جيش عراقي قادر على ممارسة دوره في الدفاع عن العراق، وليس عن النظام السياسي، عمليات تجهيز أسلحة وتدريب وخطط وعقيدة، وهذه تتطلب بدورها عدة سنوات لتكون ظاهرة للسطح، والواضح ان ابرز الأطراف الضاغطة باتجاه عدم تسليح العراق هي الولايات المتحدة لعدم ثقتها بالتوجهات السياسية للقوى السياسية المسيطرة على الحكومة العراقية، ثم إيران نظراً لعدم اطمئنانها في هذه المرحلة لتسلح الجيش العراقي. ولعل مشكلة بناء قدرات العراق العسكرية لا تتحدد بذلك فحسب، انما بانعكاس عمليات المحاصصة على بنية الجيش، حيث يعمل قادة الدولة للمحافظة على تاثير المشهد السياسي على الجيش، بغض النظر عن شروط الكفاءة والتأهيل وذلك بقصد امتلاك أوراق ضغط في أية مساومات لاحقة.

ج–الأقاليم: شهد العام ٢٠١١ اتجاه متزايد لإعلان اقاليم في العراق، فبعد ان ضغط بعض سياسيو البصرة بإعلان تشكيل المحافظة إقليما فدراليا بسبب ما استشعروه من عدم تناسب وضع المحافظة مع ما تملكه من ثروات نفطية، كذلك ساد اتجاه عام في محافظة صلاح الدين بغياب المساواة والتمييز في سياسات الحكومة الاتحادية، وهو ما دفع سياسيوها في تشرين الأول من العام ٢٠١١ الى بدء التحرك لإعلان المحافظة إقليماً. وليس ثمة شك في أن تحوّل محافظة صلاح الدين إلى إقليم سيحررها من سيطرة وتحكم الحكومة الاتحادية.

٤-ينظر، بشير نافع، المصدر السابق، ص٣.

ولكن المعضلة تنبع من أن تتلو صلاح الدين محافظات أخرى سيما وان محافظتا الانبار وديالى طالبتا هي الأخرى بتشكيل إقليم، مما يُدخل البلاد في أجواء التقسيم خصوصا وان التحول نحو الأقاليم سيكون مرتبطا بالعوامل الفئوية بوصفها عوامل حاضرة في بناء إقليمي وسياسي وإداري؛ في ظرف تتعامل القوى الرئيسة في الحكومة الاتحادية بعقلية الطائفي التابع للخارج في التعامل مع المحافظات الثلاث اعلاه. وإن وصل العراق إلى مثل هذا المنعطف فستنفجر الصراعات أولا على حدود المحافظات، وثانيا على وجود وحقوق المجموعات المذهبية المتفرقة الموجودة والمنتشرة في كافة إنحاء العراق في ظل ظهور الطابع الطائفي المتوقع، وثالثا على ثروات البلاد النفطية والمائية،.. وينبع رفض التحالف الوطني (الشيعي) للاتجاه نحو الفدرالية الذي دعمته قوى التحالف ووضعته في الدستور الدائم (عام ٢٠٠٥) من ثقة متزايدة لدى قوى التحالف بأنها في طريقها لإحكام سيطرتها على العراق، وان إعلان الأقاليم سيفشل المشروع الفئوي لتلك القوى السياسية. ويذهب البعض ان مشروع اقليمي صلاح الدين والانبار سيؤثر على علاقات إيران بسوريا عبر العراق[٥].

د–الموقف الإيراني: فإيران وعلى لسان المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، السيد علي خامنئي، نهاية تشرين الأول من العام ٢٠١١، ضغطت من اجل انسحاب القوات الأميركية من العراق، ووصف المرشد إعلان الانسحاب بأنه "انتصار ذهبي". والواضح ان ما يريده الإيرانيون لا يتفق مع ما يراه العراقيون في أحيان، فبعض القوى السياسية العراقية ترى ان انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا

٥-قارن مع، اياد علاوي، الدور العراقي في القضية العراقية، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ١١٥٣٠، في: ٢٣ يونيو ٢٠١١.

يخدم مصالحها، ومنها القوى الكردية، والقوميين العرب، والقوى العلمانية العراقية، فإيران أعلنت رؤيتها للعراق باعتباره منطقة فراغ استراتيجي ستكون إيران من يملئه بعد الانسحاب الأميركي. وهي قد استعدت لهذه المرحلة من خلال ما أسسته من قاعدة نفوذ في العراق طوال الأعوام التي تلت العام ٢٠٠٣، ومثاله تصريح المسؤول عن فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في منتصف كانون الثاني ٢٠١٢ التي أوردناها سابقاً، وتصريحات السفير الإيراني في بغداد في الوقت نفسه بان إيران لن تسمح بإعلان الأقاليم في العراق، وهذا التدخل وغيره انتهى إلى شعور بعض القوى السياسية العراقية المتنفذة في العراق بالحاجة للدعم الإيراني الاستراتيجي في مواجهة محيط عربي

غير مطمئن لنزعة حكومة العراق ذات الصبغة الفئوية[٦].

لقد دخل العراق خلال العقود الأخيرة ثلاثة حروب مباشرة، وحرب أهلية، الحرب الأولى مع إيران تسببت فيها بالدرجة الأولى مرحلة وصول التطلعات العراقية القمة لأداء أدوار إقليمية واسعة، والتي وصلت ذروتها أواخر ثمانينات القرن الماضي، في الوقت الذي وجدت فيه إيران (وهي أيضا صاحبة مشروع ساعية إلى تنفيذه في الإقليم) أن هذا في غير صالحها. والحرب الثانية حرب الخليج الثانية ولدتها رغبات القوة الكبرى (الولايات المتحدة)، والإقليمية (إسرائيل) في خفض أو تحجيم الدور الإقليمي للعراق، بعد ان انتهت الحرب الأولى في

٦-ينظر،
Anthony H. Cordesman, Robert Hammond, and Jordan D'Amato, The Uncertain Cost of War(s), Problems for National Security Spending, Cost Calculation, and Future Plans, The Center for Strategic and International Studies, Washington, 2011, pp: 84-88.

تضخم لقدرات البلد العسكرية، وأدوارها الإقليمية. اما الحرب الثالثة حرب احتلال العراق فهي الحرب التي انتهت إلى احتلال الولايات المتحدة للعراق. لقد انتهت استقلالية القرار السياسي للدولة، وانتهت قدرة القوى الوطنية على الحد من تأثير المتغيرات الخارجية في توجيه السياسة العامة للبلاد– إذا ما جادلنا البعض في محاولة لتبرير الوجود الأمريكي في العراق أن استقلالية الدول أصبحت منقوصة في عصر المعلوماتية. أما الحرب الأهلية التي عاشها المجتمع العراقي تحت أنظار الحكومة العراقية ودول الإقليم والولايات المتحدة، والبعض يتحفظ على اللفظ، فان أسبابها تكمن باستحضار الداخل العراقي للخارج الاقليمي، طمعا في إعادة قراءة انتقائية للتاريخ، وتدخل الخارج بقصد إعادة ترتيب البيئتين الإقليمية والعراقية. وانتهت تلك الحرب إجمالا بإيذاء عام من قبل الكل للكل، وقبله من قبل المحيط الإقليمي للعراق تاريخا ومستقبلا، ومن قبل العراقيين للعراق تاريخا ومستقبلا.

واليوم، وبعد أن تعرضت البلاد للتدمير وسرقة واسعة لمواردها، تتعرض إلى تحدي إعادة تعريف دورها الدولي، في العديد من الميادين، اهمها:

أ.اقتصاديا، هناك اتجاه فرض على العراق بموجب مقررات نادي باريس في العام ٢٠٠٤، ومؤتمر بروكسل في العام ٢٠٠٥، وفيه ألزم العراق نفسه بالاتجاه نحو النظام الرأسمالي عبر طرح عام لبنيته المختلفة للخصخصة، وتقليل الانفاق العام،

ب.وعلى صعيد أولوية الداخل على الخارج، هناك دعوات وضغوط لتوجيه الموارد صوب دعم عمليات إعادة تأهيل وضع البلاد داخليا، وتأجيل الأدوار الدولية مرحلياً، فالعقود السابقة من حروب وفساد وسرقات انتهت إلى تدمير عريض لمستقبل البلاد وللحمتها الوطنية، وبالتالي فالضرورة

تقتضي النظر نحو بناء الداخل بصورة تتفق والإمكانات التي تملكها الدولة،

ج.المشاركة السياسية، هناك ضغوط لتعزيز عملية المشاركة السياسية الداخلية لجميع ألوان الطيف الداخلي عبر وضع معايير محددة للعبة السياسية وآليات واضحة لصنع القرار والسياسة العامة، فالمعروف ان اللعبة السياسية انتهت وبإرادات داخلية وإقليمية وأمريكية إلى بناء مشهد سياسي منقوص، وعدم قبول جميع الفرقاء العراقيين بالعملية السياسية، ولنا في شهادة السفير الأمريكي السابق في العراق بول بريمر في كتابه (عام قضيته في العراق) دالة على ذلك، والتي يؤكد فيها أيضاً ان العراق شرع في عملية البناء السياسي رغم كل العقبات التي واجهته[٧]،

د.وهناك إعادة تعريف لساحة الصداقات والعداءات الإقليمية، فالبوصلة قد تغيرت بعد تغير هوية البلد من ادعاءات مرتفعة جدا بالعروبة، إلى إنكار عروبة البلد والتعامل مع المكون العربي بوصفه أقلية (الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية) [٨]، وظهور اتجاهات سياسية تدعو إلى التخلص من التزامات الهوية العربية، وهكذا يجد الباحثان ان الدول العربية في المقاييس الجديدة، اي وفقا لاعتبارات بعض من يمسك حلقات صنع القرار، هي في اقل تقدير لن تكون دولا صديقة للعراق بحكم الانتماء القومي. يرافق ذلك، وجود ضغوط للاعتراف بإسرائيل وإكساب علاقات بعض القوى السياسية بها لباساً شرعياً رسمياً[٩].

٧-انظر، ل.بول بريمر ومالكولم ماكونيل، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥، ص٢٤٣، ص ص٢٨٤-٢٩٠.

٨-انظر، الدستور العراقي الدائم، المادة (٣).

٩-انظر مثلا الزيارات الودية بين مسئولين عراقيين واسرائيليين:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2007/1207/hamdani_271207.htm

وتأسيساً على ما تقدم، تطرح مسألة في غاية الأهمية، وهي: هل العراق بحاجة إلى معالجة الداخل أم التوصل إلى صياغة محددة للعلاقة مع الإقليم ومع الولايات المتحدة؟ هل السياسة العراقية قد صنعت وحددت الخيارات مسبقا؟ واين يمكن التاثير في وضع النظام السياسي العراقي؟

ثانيا، حدود فاعلية السياسية الخارجية العراقية

وبعد ان بينا ان النظام السياسي العراقي انما هو نظام هش، لا يملك بوضعه الراهن الكثير من الادوات ليستمر، او ليكون فاعلا، يتطلب النظر في موضوعين اخرين، الاول: راس مال السياسة الخارجية العراقية البشري والمعرفي، والثاني معضلات صنع القرار السياسي الخارجي: سواء كانت الدستورية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الخارجية، والتي تعيق في احيان لجوء صانع القرار لبديل دون سواه.

وفيما يتعلق بالموضوع الاول (راس المال البشري والمعرفي)، فالواضح ان العراق قد اتجه منذ وقت مبكر الى تطوير كل من الموردين البشري والمعرفي، فارسل البعثات الدراسية في مختلف حقول العلوم، وارسل خبراءه في دورات تدريبية للعديد من الدول ومنها الاتحاد السوفيتي والهند وبريطانيا وفرنسا والمانيا،... حتى صار لديه نهاية ثمانينيات القرن الماضي اكبر قاعدة للنهوض: سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، الا ان ما حدث خلال العامين ١٩٩٠– ١٩٩١ انتهت الى احداث تدمير في تلك البنية، ثم تم استنزاف جزئها الاكبر خلال المدة بين ١٩٩١– ٢٠٠٣، من خلال اعلاء النظام انذاك للولاء على حساب الكفاءة، فضلا عن تاثير العامل الاقتصادي، وبعد نيسان ٢٠٠٣ تم تفريغ العراق من المتبقي من تلك الموارد

بين القتل وبين والتهجير والاقصاء، حتى ما عادت المؤسسات العراقية تمتلك قدرة على ادارة ما تملكه او تستخدمه،.. وانتهى حال العراق الى شلل شبه تام.

وخلال المدة بين ٢٠٠٥- ٢٠١٣ لم تكن هناك محاولات جادة لبناء الموردين البشري والمعرفي، فبالنسبة للاول نلاحظ ان تنمية الانسان ليست مجرد شهادة، انما هي العقلية، الا ان ما يلاحظ على العراق الرسمي هو اتجاهه الى منح الشهادات عبر ضرب النظام التعليمي، بقصد تكديس الشهادات ضمن الاطر السياسية وليس البحث عن اصحاب العقليات الفذة وتنميتها[١٠]، وصار في العراق عدة مئات من الالوف من حملة الشهادات العليا بعد السنة ٢٠٠٣، الكثير منهم لا يفقه من معنى ما يحمله الا الاسم، وهذا الامر عن تجربة نمر بها، ولا يراد الاعتراف بها.

اما المعرفة، فان ما بني على خطأ يجلب الخطأ معه لاحقا، اما من يقول ان الدورات التدريبية في الخارج فانها وبمرور الزمن ستعلم من لم يتعلم خلال السنين السابقة، فان هذا القول يثبت خطأه، ودليله ان العراق لم يتعافى منذ سنة ٢٠٠٣، رغم ما صرف من ثروات على الدورات التدريبية، فالمعرفة تحتاج الى عقول نيرة لكي تكتسبها وتبدع بها، واذا ما علمنا ان اغلب التعيينات في دوائر الوزارات العراقية عامة، تتم عبر الاعتبارات السياسية او الشخصية، لعلمنا مقدار ما حصل من ارباك بسببها وما سيحصل بسببها ايضا مما لا يمكن اصلاحه بيسر. وهذا الامر لا تعاني منه وزارة عراقية دون اخرى، انما الكل يعاني منه، ا لا ان ما يسعف في عدم اثارته انما هو المعادلة الاتية: القوى السياسية تسهم في ارباك

١٠-كثيرة هي الظواهر الدالة على ذلك، ومنها: زرع عدم الاستقرار في مناطق محددة وفي وقت الامتحانات، السماح بتسريب الاسئلة وحلولها في مناطق وفئات من السكان، الضغط من اجل النجاح في مناطق معينة، رفض نتائج الامتحانات في مناطق محددة،... حتى صار الطالب يصل الى مرحلة طالب دراسات عليا ولا يعرف التهجئة الصحيحة لغير اسمه.

المشهد السياسي والامني والاقتصادي، وفي تجويع العراقيين= من يجوع يبحث عن خيارات ولا يجد امامه الا الخيار بين العنف او موالاة قوة سياسية ما= الانتماء الى الاحزاب السياسية= تكريس الفئوية كون كل قوة سياسية انما هي انتماء فئوي محدد= كل من ينتمي لقوة سياسية يحرص على عدم ابراز مساوء ادارتها للوزارات العراقية= ان كل الشعب راض عن الاحزاب وهو يعيد قبولها في كل دورة انتخابية=المتأثر سلبا يبقى هو الشعب نفسه

وفيما يتعلق بالمسالة الثانية المتعلقة بمعضلات القرار السياسي الخارجي، ان العراق اليوم تسوده مرجعيات متعددة، تختلف باختلاف الانتماءات الفئوية، بين مرجعيات فئوية مذهبية وسياسية وعرقية، وكلها يتزايد الضغط عليها حد الانفجار، وتستحضر غالبا عندما يتم المساس بمصالح سياسية لحزب ما بوصفها شيء مقدس، وهذا ما يفرض قيود على اي كتابة اكاديمية تتناول مسالة علمية، واكثر من يتاثر هنا الكتاب في حقل العلوم السياسية، كون الاكاديميون يتماسون مع قضايا ميدانية، التعامل معها يجعل السياسيون يعتبرونها انتقاص منهم ومن ثم يلجأون (مباشرة او بشكل غير مباشر) الى التسييس في التعامل مع تلك الكتابات. مع ذلك، يبقى الامل ان هناك ابواب تجعلنا نتعامل مع موضوع يخص العلم الذي نحمل شهادته. ومن المسائل المهمة هنا في علم السياسة هي التطرق الى سؤال من يصنع السياسة، ومن يتخذ القرار[١١]، وهي قضايا مطلوب حسمها، والتعرض بمسؤولية لها، الا انه من الناحية الفعلية سنكون هنا في مواجهة قضية سياسية، كون السياسيين لا يتحملون نقاش حول السلطة، فالسلطة والسياسة مترابطان،

١١-من الدراسات التي اهتمت بصنع القرار في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣، انظر مثلا، ابراهيم خليل العلاف: هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته، جريدة الصباح (بغداد)، ٢٦ آذار ٢٠٠٧.

والسلطة تدور حول عملية صنع القرار الذي يرغب الجميع الاستأثار به وعدم المشاركة، وعدم طرح هذا الموضوع للنقاش سيجعل الكتابات الاكاديمية عبارة عن كتابات صحف حزبية، وهذا هو اول مداخل على ضعف شرعية ما تم تاسيسه في عراق ما بعد سنة ٢٠٠٣، واعتماد الغلبة، واغتصاب الإرادة الوطنية. والغلبة قد تفرض قانونها، لكن قيمة القانون يبقى مفتقراً للشرعية، والمرحلة الحرجة التي يمر بها العراق، وسعي بعض القوى لتأطير العراق أو أجزاء منه بلونها السياسي الفئوي الطائفي أو العرقي تحت مختلف عناوين الغلبة، انما يضيق من نطاق حرية البحث والحوار في هذا الجانب.

أن جانب من التحليل والطرح فيه عبء على صنع السياسة، فهنالك جوانب عملية لا مجال فيها للتنفيس بمناقشة من أكاديمي. كما أن أي سياسة لا تستوفي كامل المطالب الأكاديمية. لنأخذ مثلاً:

-سبل تقصي المعلومات، فبعضها قد يستلزم الاستعانة بالا أخلاقي سبيلا له،

-اعتماد أداة في تعامل سياسي، وبعضها قد يجانب منطق العدل لصالح منطق القوة،

-توفير دعم لفئة خارجية، يحقق مصلحة وطنية للدولة،..[١٢].

مع ذلك، كل ذلك قابل للنقاش، لكن ما يلاحظ على الشان العراقي اليوم هو المزاج الانتقائي، والضعف الحاصل للوطنية العراقية الجامعة، وليس الفئوية الموجودة داخل الرحم العراقية، وهذان الامران يجعلان ما يكتب موضع اختبار بين

١٢-قارن مع،

ALYSON J. K. BAILES, A world of risk, SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security, pp: 8-11.

الرفض (وهو الغالب) والقبول (في حالة اتفاقه مع اجندات السياسيين)، وتحديداً في قضايا تمس الوطنية وأمن الدولة؛ أو أحيانا أمن نظام حاكم،..

اننا اليوم نعيش في عالم مركب، في كل البيئات التي تتعامل معها السياسة الخارجية: داخلية كانت او اقليمية او دولية، سياسية كانت او امنية او اقتصادية او ثقافية، والاكثر تعقيدا هو البيئة التي يعيش فيها العراق. فهذه البيئة لا تصلح ان يتم رفع شيء غير موجود ليتم اعلاءه على الموجود، ولا ان يتم اعلاء شأن طرف دون اخر، ولا ان يتم تغييب المشاركة او اعتماد الاقصاء،.. كما ان التاريخ قد حكم على عدم الانتماء الوطني منذ قرون عدة بوصفه عمل لا اخلاقي. واخيرا، انه حتى في الدول المتقدمة، وقبله في الشرع الاسلامي، لا يتم النظر الى رأي العامة من الشعب في كيفية ادارة الدولة، انما في الاسلام يتم مشاورة اهل الحل والعقد، كون راي العامة انما هو راي يراعي الاهواء والهوى لا يجانب الصواب ابدا، اما الدول المتقدمة فانها اختارت اسلوب هو ان يختار الشعب من يحكمه ثم يتنحى جانبا طوال مدة محددة. والحكمة من هذا الامر انه يصعب اعتماد رأي مجتمعات لا تميز بين المعقول وغير المعقول في التعامل المادي (وليس السياسي بالطبع)، ويتم جعلها المؤثر في مستقبل البلد، وعالم اليوم اصبح متخصص وفيه الكثير من الاسرار والخبرات التي لا يستطيع عامة الشعب تفهمها. ومن ثم فان الركون للشعب امر غير مسلم به، وتحديدا في السياسة الخارجية، انما يتوقف تدخل الشعب على امرين:

-اعتماد الشعب لفلسفة النظام السياسي عند الشروع بالعمل السياسي المؤسسي، وترك فرص لتغييرها نسبيا بين حين واخر.

-اتاحة فرص للشعب لاختيار ممثليه بين فترة واخرى.

وهكذا يتبين لنا ان موارد العراق البشرية والمعرفية تعاني اليوم، واكثر المعاناة ناجمة عن صعوبات موجودة في بنية ما اقر للعراق من نظام سياسي غير سوي.

ثالثا، الاستراتيجية وتمكين سياسة العراق الخارجية من تفعيل الاداء العراقي

ان موارد العراق لا تقتصر على راس المال البشري او المعرفة، انما الامر يحتاج الى اهم عامل وهو الاستراتيجية او القيادة، فالحكمة العربية تقوم : يمكن للاسد ان ينتصر بمجموعة ارانب، لكن لا يمكن للاسود ان تنتصر بقيادة ارنب.

ان المتبصر يعرف أن رؤية المستقبل ليست عبثاً، وإن إمكانية تعديل جانب منه، أو الوصول إلى بعض النتائج المرغوبة شيء قائم؛ فالمستقبل مكونات وعلاقات، والتغير إراديا أو قسريا بواحدة من المكونات أو العلاقات يؤدي إلى بروز بيئة مغايرة للبيئة القائمة. والخطأ هو الركون على حالة الضعف والتردي الذي يمر به العراق (قلة الإمكانات، تضاعف التزامات القوى السياسية تجاه الولايات المتحدة ودول الجوار، الانقسام الطائفي والقومي،..). والصواب في تقويم وضع البلد هو معالجة علل الجسد، لا معاقبة الجسد على علله.

ان البعض قد وصل إلى قناعة انه لا تغيير ممكن في مواجهة القوى السياسية المشاركة في إدارة الدولة والقادرة على إثارة العنف إلا بعنف مقابل، فالاشخاص نفس الاشخاص، والأفكار نفس الأفكار منذ سنة ٢٠٠٣، ويذهب السياسي العراقي جابر حبيب جابر الجابري، إلى تحليل مقارب، بقوله ان واحدة من ابرز المعضلات في البلد هي:" إن الأزمة في العراق تتعلق أساسا بطبيعة

الشخصية والثقافة العراقيتين، فنحن لدينا اليوم الكثير من المؤسسات (وحتى أكثر مما ينبغي) إلا أننا نفتقر إلى العقلية المؤسساتية، كما أن لدينا ديمقراطية لكننا نفتقر إلى ديمقراطيين، تغيب عندنا ثقافة المؤسسات، ولغة التعاون والتخصص، تطمر الحدود والقواعد وتمطط المسؤوليات عندما تتضخم الأنا فتغدو أكبر من أي مؤسسة تحتويها، ما زال الحنين في العراق إلى وجود الأخ الأكبر الذي يقبع في عليائه بعيدا عنا، يبدو كأسطورة أكثر من حقيقة، إرادته فوق القانون بل هي القانون ما دام يمتلك القبضة الحديدية التي تجبر الجميع على القبول أو السكوت. إننا في كل تصرفاتنا وإخفاقاتنا نغازل هذا الحنين وكأن في داخلنا وازعا لا نقاومه باتجاه أن نثبت أننا غير جديرين بأفضل مما نحن فيه"[١٣]. في حين تقدم الأطروحات غير العراقية النقيض في تصوير البلد، أو ما سيكون عليه، دون الوقوف عند مرجع أو مدخل فكري محدد، إنما يتم استحضار كافة المداخل لرصد اتجاهات تطور هذا البلد. وفي معظم الأحيان يجري لدى الدوائر الإقليمية والعالمية تفعيل لبعض تلك الاتجاهات بما يخدم أغراضها، بقصد إيجاد عراق يلاءم المقاسات الإقليمية والعالمية.

رغم ذلك، وإزاء حجم الإرباك الذي حصل في تسيير سياسة البلد الخارجية وتحديدا تجاه الدول الإقليمية، لأسباب متعددة تتراوح بين:

-ضغط الأولويات للقوى السياسية والتي تتراوح بين التكسب السريع من وضع البلد ومرورا بالرغبة ببناء دولة وانتهاءا بإدماج الدولة العراقية بإحدى دول الجوار،

١٣-انظر، جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11247 ، في: ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩.

-وتسديد فواتير حساب قديم متعلق بالعلاقات التي ربطت تلك القوى بدول الجوار قبل سنة ٢٠٠٣،

-والتعامل مع وضع قائم يفيد بان كل دول الجوار موجودة وحاضرة في الشأن العراقي ولها أتباع من بين العراقيين والخروج من هذا الوضع ذوي كلف مرتفعة[١٤]،..

يتضح مما تقدم، ان المسألة المثارة اليوم هي ما هو درجة تاثير القيادة والاستراتيجية على ادارة الشان السياسي الخارجي؟

ان القيادة والاستراتيجية تتحدد بكونها ليست صاحبة راي استشاري، انما هي ذات رؤية وصلاحية، تستند الى خبرة والى وجود جهات استشارية عدة تدعمها، والى معلومات موثقة، والى بعد وطني، والى بيئة سياسية صحية[١٥]، والملاحظ ان العراق اليوم ظهر فيه العديد من الذين يعملون في الحقل السياسي، الا انهم يتوزعون بين تصنيفات عدة: انتهازيون نفعيون متقلبون في ولائاتهم ولا يجمعهم الا المال، فئويون حاقدون على العراق، ومن يرى في العراق وطن، وهؤلاء منهم من يريد ان يدمج العراق او اجزاء منه بدول الجوار ومنهم من يريد ربطه بقوى عالمية، وهناك العراقيون وهم اضعف الحلقات، ولكل من هذه الاصناف رجالاتها واستراتيجياتهم، وللاسف فان كل هذه الاصناف موجودة في كل وزارات الدولة العراقية، ودليلنا في ذلك هو غياب عائد التنمية في العراق رغم حصول العراق على

14-Anoushiravan Ehteshami: Iran-Iraq Relations after Saddam. THE WASHINGTON QUARTERLY (Washington). AUTUMN 2003. pp. 114-120.

١٥-انظر، حلمي عبد الكريم الزعبي، دور "مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا" في صياغة المشروع الصهيوني لتفتيت الأقطار العربية، دراسات وتقارير مختارة، بيروت، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠، ص ص٣-٧.

عوائد تقدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار خلال المدة بين ٢٠٠٥- ٢٠١٢، واختلاف تقدير العراقيين لاسباب ما هم فيه[١٦].

ان التاريخ يعلمنا ان بعض الدول، ظهرت وهي لا تملك موارد كبيرة، ومثالها مترنيخ وكيف قاد النمسا لتكون سيدة في اوروبا، وقبله فردريك في بروسيا، وبسمارك في المانيا، وهتلر في المانيا، وستالين في الاتحاد السوفيتي،.. فهؤلاء اظهروا دول لانهم ارادوا لدولهم ان تظهر، وكانوا لا يوالون الا دولهم، اما في دولتنا فاننا اصبحنا غير قادرين على تسيير اية وزارة، وكل من يتولى أمر شأن ما يتجه الى جمهورية شمولية لا تربطه بالعراق شيء.

ويزداد الأمر تعقيداً أنه على الرغم من ان العمل السياسي يقوم على خيار الديمقراطية، الا انه انتهى إلى نتيجتين سلبيتين:

النتيجة الأولى–طالما ان العمل السياسي غير قادر على تحقيق أغلبية وطنية، نظرا للشموليات القائمة، فانه انتهى إلى توزيع توافقي قائم على أساس الانتماءات فيما يتعلق بالمناصب السياسية. بل انه قد أعاد توزيع الأدوار الخدمية – الاستشارية عن طريق الانتماءات الفئوية، حيث حصرت بيد حلقة ضيقة تقوم على الولاء، وهو ما يظهر أزمة المشاركة بشدة[١٧]، ويظهر فجوة بين النظام السياسي والشعب.

١٦-شهد العراقيين اختلافا واسعا في تفسير أسباب عدم الاستقرار السياسي وفي مصادر العنف، ويرجع جانب من هذا الاختلاف لارتباط اغلب القوى السياسية بأجندات خارجية وليست وطنية، وهذا ما تسبب بتباين مواقف القوى السياسية من الأحداث التي مرّ بها العراق، وواحدة منها تفجيرات آب في العام ٢٠٠٩، حيث شهدت الحكومة والرئاسة العراقيتين جدلا بشان تحميل سوريا مسؤولية تلك الأحداث، فالأولى حملت سوريا مسؤولية الأحداث في حين قامت الرئاسة بمدح موقف سوريا من العراق. ينظر مثلاً، وفيق السامرائي، هل هي القطيعة بين بغداد ودمشق؟، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٢٣٥، في: ١ سبتمبر ٢٠٠٩.

١٧-ينظر بشان أهمية المشاركة السياسية في السياسة الخارجية، سعيد الصديقي، السياسة الخارجية والديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ، ٢٠٠٩، ص ص١٤٧-١٥٠.

النتيجة الثانية–ان تلك الأزمة انعكست في أزمة أوسع منها وهي أزمة اجتماعية–سياسية تقع تحت مسمى غياب الثقة، واستحضار الخلاف وغياب الثقة إلى الدولة ذاتها اجتماعيا، حيث جرى إنهاء العمل الحكومي التنفيذي بصفته عملاً محايداً في الدوائر الخدمية المختلفة للدولة، ووزعت اغلب مسئولياتها كمحاصصة، الأمر الذي يجعل من الدوائر والوزارات تحيد عن أعمالها المهنية نحو إرضاء دائم للتطلعات السياسية–الحزبية–الفئوية.

تأسيساً على ما تقدم، يتبين ان حدود تاثير الاستراتيجية باتت تتحدد بالمعايير السياسية وليس وفقاً لاحتياجات البلد، في حين ان الأصل ان البلد اليوم هو بحاجة إلى بناء إجماع وطني حول المشروع الوطني ولا يستثنى منه أحد.

رابعا، مشاركة الأكاديميون في صنع السياسة الخارجية

طالما ان الدولة تحتاج الى القيادة والاستراتيجية، على ان تكون واقعة في اطر وطنية، فان اختيار راس المال البشري واختيار نوع المعرفة الذي تحتاج الكوادر البشرية سيكون واقع في اطار ما يحتاج العراق في سياسته الخارجية، بمعنى ان المعيار الاول في صنع سياسات عراقية خارجية كفوءة انما هو وضع استراتيجيات متفق عليها ، تكون في خدمة الدولة العراقية اولا واخيرا، بمعنى وجود البعد الوطني لذاته، ويكون كل اعمال السياسة الخارجية في اطاره.

ولكي نعرف مدى مشاركة الاكاديميون في صنع السياسة الخارجية، بوصفهم جزء مهم من راس المال البشري والمعرفي في العراق، يقتضي الحال الاشارة الى ثلاث مسائل: ما موجود من مشاركات اكاديمية في عملية صنع القرار السياسي،

وما تتيحه البيئة السياسية الحالية من امكانية لمشاركة الاكاديميين في عملية صنع القرار السياسي العراقي، ومتطلبات تفعيل مشاركة الأكاديميون، من حيث الوسائل والغايات، حتى يبلغ القرار السياسي درجة العقلانية.

اما فيما يتعلق بما موجود من مشاركات راهنة، فان تتبع هذا الامر يبين ان هناك انتقائية قائمة على معيار سياسي–فئوي، فلا يستدعى للراي ولا للمشورة الا من يرتبط باجندات سياسية، بقصد ان يكون الراي الاستشاري موافقا للراي السياسي. ولا يتوقع الكثير من البيئة السياسية الراهنة، كونها بيئة استعملت نهج الصراع الصفري (اما ربح او خسارة، والربح يفيد خسارة الخصوم، وربح خصم يفيد الخسارة) في ادارة العملية السياسية الراهنة، ومن ثم لا يتوقع لهذه البيئة السياسية ان تعيد تقييم الخيارات الوطنية في العراق، لكي لا يظهر ان بها قصور، او انها سبب القصور الحاصل في العراق.

ولتوسيع مشاركة الأكاديميين في صنع السياسة الخارجية، يقتضي الحال البحث عن كل ما من شانه جعل القوى السياسية والسياسيين والحكومة تعيد النظر بالمشروع الوطني ليكون جمعي وليس فئوي، اثناء صياغة السياسة الخارجية. بمعنى ان الامر هنا لا يساوي الا دعوى إلى فاعلية سياسية لبلد، وقد يلوم البعض قائلاً أن المسألة الآن هي بقاء العراق موحدا أو تقليل مستوى العنف السياسي السائد، أو تلمس سبل لضمان مستويات معيشة مقبولة،.. ونقول أن البحث ضد التقيد بخيارات ضيقة ولنعترف بالواقع ولنقلل الخسائر، وفي ذلك لا عاطفة ولا مجاملة لحساب شخص أو جهة. والقول هو أن الوصول إلى غاية محددة (المستقبل) قد يتطلب عمل شطب/ تأجيل/ تعديل،.. لعناصر في بنية البنيان الحكومي أو أشخاصه قد لا يتفق بقائها وتمام الغاية، أو إضافة أخرى جديدة له؛

وهذا ليس معناه حرمان أسماء من العمل السياسي، فهذا حق حصري للشعب، انما حرمان صفات من العمل السياسي، مثلا كل من يتلقى دعما من طرف غير عراقي، وكل من ثبت ولائه لغير العراق، وكل من يعمل على إنهاء وحدة العراق،.. وهذه مسألة سياسية تبنى على توافر المستند الشرعي في البقاء،..

ولكن، نستطيع تلمس السبل الممكنة لإدخال الأكاديميين أو تعشيقهم ومشاركتهم في العمل السياسي، يقتضي الحال بيان ما يحتاجه العراق ككيان سياسي، بخاصة، إن العراق، ككيان، يواجه تحديات عدة[١٨]:

١. **القدرة عل تأسيس مفهوم جديد وغير ظرفي للمواطنة**، إذ تسود النظام السياسي في البلاد العناصر الآتية: قلة المشاركة السياسية الفعلية، وفاعلية نظام القبيلة والطائفة، قد يشار إلى وجود مشاركة سياسية، والعمل جارٍ على وضعها في إطار قانوني، لكن هذه التطلعات لا تزال متفائلة[١٩]، حيث ان التغيرات التي تحدث تأتي بدون أبنية مؤسسية فاعلة ذات صلاحيات رقابية وسلطات تنفيذية أو حتى تشريعية، وهذا يجعل السياسات الإصلاحية عرضة للإلغاء (في أي تحول في شخص الحاكم أو القوة التي تتطلع إلى الاستحواذ على السلطة). ونستدرك هنا أن وجود الدستور ليس ضمانة كافية بحد ذاته، فالدستور صيغ ووضع حسب مقاسات وتصورات لا تختلف كثيراً عن تلك السياسات.

٢. **التحديث السياسي الذي يتيح مأسسة صناعة القرار**. وهذا التحدي مستمد من أنموذج النظام السابق، حيث ان الأنموذج المعمول به اليوم اتكل على اقنية

١٨-ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق، قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، دراسات إستراتيجية، العدد ١١٦، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ص٩١-٩٢.

١٩-قارن مع: وفيق السامرائي: عندئذ يمكن تحقيق الأمن، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٢٢١، في: ١٨ أغسطس ٢٠٠٩، وكذلك، وفيق السامرائي، حزبيون ضيقو الأفق وطائفيون،، متى يُساءَلون؟، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٢٦٣، في: ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩.

انتمائية في حصر القرار صنعا واتخاذا وتنفيذا، فالقبيلة والطائفة (وما أخرجته من أحزاب تتلبس بردائهما وتدين بالولاء لهما) تشكل أحد أعمدة مؤسسات المجتمع السياسي، ومنها يستمد نظام الحكم شرعيته الداخلية. ولم تستطع الخيارات الوطنية أن تهز حقيقة هذه الشرعية؛ ولا يتوقع ذلك خلال الدورة الانتخابية القادمة التي ستبدأ مع العام ٢٠١٤. ويتبين أثر القبيلة أو الطائفة من خلال سيطرتها على مرافق البلاد المختلفة، وسيطرتها على الأجهزة الرقابية– الأمنية، وتحكمها النسبي في اختيار قيادات البيروقراطيات،.. وخصائص العلاقة التي يقيمها هذا الأثر هي:

أ–التوجه نحو حفظ هياكل القوى السياسية الفئوية، وهي تمنح امتيازات للتوابع مقابل مساندة غير مشروطة لهذه الهياكل.

ب–هذا التكتل ضد مضمون الدستور والديمقراطية، وهو تصريف (أبوي) للسياسات.

ج–هذا التوجه يقتات على مخاوف الناس من قضايا غير محسومة أو من قضايا مسيسة، يمكن ان تثار كلما دعت حاجة المستفيدين من إثارتها إلى ذلك[٢٠].

٣.**إيجاد نظام أمن داخلي من التهديدات الخارجية.** إن الأزمة العراقية تنبع في جانب منها من الافتراضات التي يبنى عليها النظام السياسي[٢١]، فالتغيير الذي حصل لم يكن يهدف إلى إشباع حاجات الداخل، بقدر ما صمم ليكون العراق دولة تسير على وفق ما تريد الولايات المتحدة.

٢٠-انظر، ريدار فيسير، الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق، وجهة نظر تاريخية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٤٧، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ص٣٧-٤٥.

٢١-قارن مع: وفيق السامرائي، عندئذ يمكن تحقيق الأمن، مرجع سابق.

٤.**توسيع العلاقات الدولية**، وتنويعها، فالولايات المتحدة تملك وسائل دعم عملية التنمية في العراق، إذا أرادت، لكن تلك الوسائل يمكن الحصول عليها من مصادر ثانية، وإذا ما ارتبطت علاقات العراق بهذه المصادر الأخيرة باعتبارات اقتصادية فحسب ربما تكون فرص كسبها لصالح مواقف البلاد أفضل، بدلاً من دفع كلف لصالح الانسياق الكامل وراء الولايات المتحدة. وكلامنا هنا هو للمستقبل وليس للقوى السياسية المتواجدة في الساحة خلال الدورة الانتخابية القادمة لما بعد العام ٢٠١٤، فهذه لن تستطيع لاعتبارات سياسية متعددة داخلية ودولية التقاطع السياسي مع الولايات المتحدة.

اليوم، لا يتوقع حدوث تحولات في السياسة العراقية، داخلية كانت او خارجية، كون المعطيات الراهنة لا تسمح بذلك، فداخلياً، لا توجد توقعات متماسكة في إعادة رسم الخريطة السياسية العراقية على نحو جذري باتجاه قبول المزيد من التعددية، فالرؤى الشمولية موجودة في ثنايا أفكار وممارسات قوى فاعلة كبرى، ولو ترك لها الأمر لصفى بعضها البعض الآخر بحكم شمولية الرؤى والممارسات التي تعتمدها كلاً منها، ولطبع العراق برؤيته. وابرز مظاهر ما يؤيد ذلك هو انه لا اتفاق على أولويات لهذا البلد، فالمسألة هي توافر فرص على أرض الواقع الفائز من يغتنمها[٢٢].

وكل ما ذكرناه في اعلاه، لا يعطي انطباع على وجود رغبات بتوسيع مشاركة اعمال صنع السياسة في العراق.

٢٢-قارن بين: هنري ج. باركي، العراق وجيرانه، معهد السلام الأمريكي، تركيا والعراق، أخطار وإمكانات الجوار، (Special Report 141)، يوليو ٢٠٠٦، ص ص٣-٩. وكذلك،

Geoffrey Kemp: Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. (SPECIAL REPORT 156).

الخاتمة:

وتوصل البحث، بعد مناقشة الجوانب الاربعة السابقة، للاستنتاجات الآتية:

١-لا زالت اعمال السياسة الخارجية في العراق تعاني في مجال استثمار الموارد: الاستراتيجية وراس المال البشري والمعرفي، ودليلنا هو وجود مشكلات في علاقات العراق بالبيئة الخارجية.

٢-ان اغلب مشاكل العراق في مجال السياسة الخارجية انما هو ناجم عن البيئة السياسية الداخلية التي تؤثر في قدرة مؤسسة السياسة الخارجية على ادارة مواردها (راس المال البشري والمعرفي) على نحو سليم، بل ويصل تاثيرها احيانا الى ارباك سياسة العراق الخارجية عندما تنسحب بعض اطراف اللعبة السياسية الداخلية لتكون عبارة عن اداة لمصلحة اقليمية ضد مصلحة اقليمية اخرى.

٣-ما زال الضعف في البناء المؤسسي واحد من أهم العيوب التي تعيق الاستثمار التام للموارد المتاحة في انشطة اجهزة صنع السياسات الخارجية،

٤-ان اعتماد الاتجاه نحو المستقبل كخيار لبناء الدولة العراقية ما زال يشوبه الغموض، بسبب عدم الاتفاق على الأولويات التي يحتاجها البلد. وهذا ما ينذر باستمرار تدني استثمار ناجح للموارد المتاحة امام مؤسسة السياسة الخارجية.

٥- تبقى مشاركة الاكاديميون العراقيون بصنع السياسة الخارجية بوصفهم جزء مهم وفاعل من رأس المال البشري والمعرفي ضعيفة ومرهونة برؤى سياسية ضيقة .

الملخص

تتجه الدول الى الاهتمام بالسياسة الخارجية بوصفها واحدة من اهم القضايا والامور التي تترجم وجه الدولة في المحيط الخارجي، بل وفي احيان ان تحقق نجاح في السياسة الخارجية ينعكس اثرها على السياسات الداخلية على الدولة ، والعكس صحيح ايضا.

واهمية السياسة الخارجية تدفع الدول الى اعطائها اهمية في عملية صنعها ، وفي تنفيذها، وطالما ان السياسة الخارجية انما هي تمثل محاولة حكومية لترتيب البيئة الخارجية بما يخدم غايات محددة تتوخى الدولة تحقيقها في البيئة الدولية ، لهذا فان الدول تهتم عموما بعملية الصنع وتضعها بمراتب استراتيجية مهمة ، وتولي الجهات والقوى البشرية التي تقوم بالمساعدة في عملية الصنع والتنفيذ اولوية قصوى، وطالما ان عامل المعرفة اصبح بحد ذاته واحد من اهم المتغيرات التي تدخل بعملية صنع السياسات وبضمنها السياسات الخارجية ، لهذا فان التركيز على ما تحمله القوى البشرية ، المشاركة بعملية صناعة السياسة الخارجية ووضعها في سياقها الاستراتيجي الحامي لمصالح الدولة ، من معرفة ، يعد مسالة مهمة لصياغة سياسة خارجية ناجحة.

البحث هنا ، يركز على ما تقدم ، في اطار مراعاة حالة العراق ، اي انه بحث تطبيقي على الحالة العراقية ، يتناول اربع نقاط رئيسية وهي: في الأولى، النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٥ والقدرة على مواجهة التحديات التي تواجهه واغلبها يأتي من البيئة الخارجية، والثانية، معضلات صنع القرار السياسي

الخارجي، والثالثة، حدود مشاركة الأكاديميين في صنع السياسة العراقية، والأخير، متطلبات تفعيل مشاركة الأكاديميون: الوسائل والغايات.

Summary

Iraq's foreign policy: relations between strategy and human capital and knowledge

Foreign policy is aimed at protecting the interests of the state, and the order of the external environment, in order to serve the national goals, and come up for discussion several issues related to foreign policy, including:

Who makes foreign policy, and how?

And how is the order of the external environment?

What are the means that are used, in achieving the goals of foreign policy... ?

In this research, the focus was on the relationship between:

Human resources, working in the foreign policy field

-Foreign policy work methods

- Strategy, how to plan for the implementation of foreign policy.

In this research, the focus was on Iraq, as an example of a country needs to mature foreign policy, and attention to the involvement of academics, in foreign policy-making process.

Find and treatment of points, that: the ability of official bodies, the Ministry of Foreign Affairs, on the effective foreign policy, industry, and the implementation of a successful foreign policy, without the use of academic institutions.

Find discussed, secured, through four points:

-١-challenges facing Iraq

-٢-effectiveness of Iraq's foreign policy

-٣-how can be activated: the performance of Iraqi foreign policy

-٤-post academics in making Iraqi politics